البرهان يشيد بمواقف الكويت الداعمة للسودان

بسم الله الرحمن الرحيم

القوات المسلحة

نصر من الله وفتح قريب

الموقع الإلكتروني www.gwatmuslha.sd

E-mail gowatgowat@yahoo.com

المدير العام
لواء د.
الطاهر محمد إبراهيم أبوهاجة
رئيس التحرير
رائد
مبارك يحيي يونس

القوات المسلحة يد للأعداء مدمرة ويد للأوطان معمرة

الخميس 14 شوال 1447هـ الموافق 2 إبريل 2026م | قومية شاملة | تصدر عن الإدارة العامة للتوجيه المعنوي | 12 صفحة | النسخة الألكترونية | العدد 67349

بنك أمدرمان الوطني
OMDURMAN NATIONAL BANK

أوكاش بحلة جديدة

خيارات ومزايا فريدة

- مفتاح البصمة ضمان وأمان.
- شبكة ثابتة في كل مكان.
- تحويلات لكل البنوك والشبكات.
- تسديد الفواتير ورسوم الجامعات.

وخدمات أخرى مأمونة وإمكانيات عديدة مضمونة

عبدالله يحي: قواتنا تمضي بثبات وعزيمة نحو استكمال مسيرة التحرير الشامل

رئيس الوزراء يؤكد التزام حكومة الأمل بتسهيل إجراءات العودة الطوعية

والي سنار يشهد وداع كوكبة من ضباط الدفاع الجوي بسنار وإستقبال خلفهم

رئيس مجلس السيادة يلتقي سفير دولة الكويت والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للقرن الأفريقي

التقى رئيس مجلس السيادة الانتقالي، القائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، أمس بمكتبه بالخرطوم، سفير دولة الكويت لدى السودان فهد مشارى الظفيري، وذلك بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي السفير محي الدين سالم.

وجرى خلال اللقاء استعراض مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها وتعزيزها، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين

وأشاد رئيس مجلس السيادة، بمواقف دولة الكويت الداعمة للسودان في المحافل الدولية والإقليمية، مشيداً بتميز العلاقات الثنائية الراسخة بين البلدين الشقيقين.

من جانبه، أوضح السفير الكويتي في تصريح صحفي، أنه نقل لرئيس مجلس السيادة رسالة من القيادة الكويتية تتعلق بما تتعرض له الكويت ودول الخليج من اعتداءات غاشمة من قبل إيران.

وأشار السفير إلى أن رئيس مجلس السيادة أكد إدانة السودان لتلك الاعتداءات، مشدداً على تضامن السودان الكامل مع دولة الكويت ودول الخليج، ودعم حقها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لردع أي عدوان.

وفي سياق متصل، أعرب السفير الكويتي عن تهانيه لرئيس مجلس السيادة بمناسبة عودة الحكومة إلى ولاية الخرطوم وممارسة مهامها وأنشطتها من العاصمة، وثمن السفير الكويتي مواقف السودان قيادة وشعباً ، واصفاً إياها بالمواقف النبيلة التي ستظل محفورة في ذاكرة القيادة والشعب الكويتي.

وجدد موقف بلاده الثابت والداعم لوحدة السودان وسيادته الوطنية وسلامة أراضيه، منوهاً إلى الدور الإنساني الكويتي تجاه الأشقاء في السودان، لا سيما خلال فترة الحرب.

وعلى صعيد منفصل اطلع سيادته، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للقرن الأفريقي على مجمل تطورات الأوضاع في البلاد.

جاء ذلك لدى لقائه بمكتبه أمس المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للقرن الأفريقي كوانق كونغ، بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي السفير محي الدين سالم.

حيث أكد البرهان حرص حكومة السودان على التعاون مع الأمم المتحدة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

وقال المبعوث الأممي في تصريح صحفي إن اللقاء مع رئيس المجلس السيادي كان مثمراً وبناء مبيناً أنه سبق أن عمل في السودان في منطقتي النيل الأزرق وأبيي.

معرباً عن أسفه لما آلت إليه الأوضاع بالنظر لحجم الدمار الكبير الذي طال المرافق الحيوية ومؤسسات الدولة بسبب الحرب.

والي سنار يشهد وداع كوكبة من ضباط الدفاع الجوي بسنار وإستقبال خلفهم

نظمت قيادة قطاع النيل الأزرق (دفاع جوي) بمدينة سنار، أمس إحتفالاً بمناسبة وداع وإستقبال كوكبة من ضباطها، بحضور والي ولاية سنار وأعضاء اللجنة الأمنية بالولاية وقادة الجهاز التنفيذي .

وحيّا والي سنار خلال مخاطبته الاحتفال، مجاهدات الضباط المحتفى بهم وإستبسالهم في معركة الكرامة، مؤكداً أن دفاعهم المستميت عن مدينة سنار وتصديهم لمحاولات المليشيا المتمردة للدخول إلى سنار خلال العام ٢٠٢٤ كان سداً منيعاً أفشل مخططات الأعداء وحفظ أمن واستقرار المدينة .

من جانبه، أشاد قائد قطاع النيل الأزرق دفاع جوي، اللواء ركن علي حسن بيلو، بالعطاء النوعي الذي قدمه الضباط المحتفى بهم خلال فترة عملهم، مشيراً إلى أن ما تحقق من إنتصارات ميدانية كان بفضل تفانيهم وتخطيطهم السليم.

ورحب اللواء بيلو بالضباط الجدد الذين سيخلفون زملائهم في قيادة قطاع النيل الأزرق دفاع جوي مؤكداً ثقة القيادة في مواصلة ذات النهج القتالي والمهني الي أن يتحرر كل شبر دنسه التمرد .

كما أمتدح بيلو الأدوار التي إضطلع بها هؤلاء الضباط في معركة الكرامة مؤكدا أنها ستظل محفورة في سجلات الشرف، والانتصارات التي تحققت على أيديهم وهي فخر للقطاع وللقوات المسلحة والقوات المساندة لها كافة.

عبدالله يحي: قواتنا تمضي بثبات وعزيمة نحو استكمال مسيرة التحرير الشامل للبلاد

أكدت حركة تجمع قوى تحرير السودان، مضيها بثبات وعزيمة لا تلين نحو استكمال مسيرة التحرير الشامل وبسط الأمن والاستقرار في كافة ربوع الوطن، والوصول إلى إقليم دارفور، والعمل على تأمين عودة النازحين إلى مناطقهم بكرامة وأمان، ومعالجة أوضاعهم الإنسانية بما يكفل لهم حياة كريمة.

جاء ذلك خلال زيارة تفقدية لعضو مجلس السيادة، رئيس الحركة، عبد الله يحي لقوات التجمع بمقرها بالخرطوم أمس، في إطار التواصل المؤسسي وتعزيز الروح المعنوية للقوات، حيث رافقه عدد من القيادات العسكرية والسياسية بالحركة.

أشاد سيادته بالتضحيات الجسيمة والانتصارات الكبيرة التي تحققها القوات في مختلف محاور القتال دفاعاً عن الأرض والعرض، مؤكداً العزم التّام على مواصلة الجهود الرامية إلى تحرير البلاد من مليشيات أسرة دقلو الإرهابية وأعوانها، ومشدداً على أهمية تعزيز جاهزية القوات.

وأشار إلى التزام قيادة الحركة بالاهتمام بالقوات من خلال تعزيز الدعم المعنوي واللوجستي، ومعالجة التحديات الميدانية، إلى جانب رعاية أسر الشهداء والجرحى وتقديم الدعم اللازم لهم، وذلك في إطار المسؤولية الوطنية والإنسانية التي تضطلع بها قيادة التجمع تجاه منسوبيها.

وجدد رئيس الحركة تأكيده على أهمية وحدة الصف والتماسك بين جميع كافة المكونات، داعياً القادة والجنود إلى مواصلة العمل بروح المسؤولية والانضباط حتى تحقيق النصر الكامل، مشيرًا إلى أن المرحلة تتطلب مزيدًا من الصبر والثبات.

وقال إن النصر آت لا محالة بإرادة وتضحيات أبناء الوطن من القوات المسلحة، القوات المشتركة، والمقاومة الشعبية، مؤكداً أن هذه التضحيات لن تذهب سدى، وأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحرير البلاد وبناء وطن يسع الجميع قائم على أسس العدالة والسلام.

رئيس الوزراء يؤكد التزام حكومة الأمل بتسهيل إجراءات العودة الطوعية

أكد رئيس الوزراء الدكتور كامل إدريس إلتزام حكومة الأمل بتسهيل إجراءات العودة الطوعية للمواطن ليكون جزءا من هذا الوطن العظيم، ، وجدد سيادته حرص الحكومة على خدمة المواطن، وقال « المواطن أغلى مانملك «.جاء ذلك لدى زيارته والوفد المرافق له عصر أمس لمعبر أشكيت بوادي حلفا.

وأكد السيد رئيس الوزراء التزام حكومة الأمل بمحاربة ظاهرة التحصيل غير القانوني، مشيرا إلى أن الجبايات غير القانونية أرهقت المواطن ولم تُغن الدولة.

واوضح سيادته انه لاتوجد أي رسوم إضافية أو عوائد إجبارية أو ضرائب فرضية أو جمارك قسرية بمعبر أشكيت.

ووجه وزارة المالية بتوفيق وضع الكهرباء بمعبر أشكيت، وتعهد بتوفير أجهزة الكشف. كما وجه بمعالجة مسالة المياة بالمعبر بشكل جذري. وحيا د.كامل إدريس عمال الشحن والتفريغ بالمعبر وشكرهم على الجهود التى يبذلونها في خدمة المواطنين العائدين. وأعرب عن شكره لمصر حكومة وشعباً على استضافتهم الكريمة للملايين من أبناء الوطن، وعلى تعاونهم في إدارة العودة الطوعية وأضاف» سنبادلكم هذا الوفاء بوفاء». ووجه السيد رئيس الوزراء باحكام التنسيق بين وزارة الصحة الاتحادية وحكومة الولاية الشمالية وإدارة المعابر لاستكمال النواقص الخاصة بمعمل فحص المواد الغذائية الواردة ، وتوفير الدعم اللازم لمنظمة طوارئ حلفا. وتفقد السيد رئيس الوزراء والوفد المرافق له صالتي الجمارك والجوازات بالمعبر،وإطمأن على تيسير الإجراءات. كما تفقد مجمع البصات السفرية بالمعبر. وإطمأن سيادته والوفد المرافق على جاهزية معبر أشكيت لتسهيل إجراءات العودة الطوعية للمواطنين،وعدم وجود رسوم مفروضة على العودة الطوعية. واستمع سيادته والوفد المرافق له لشكاوي المواطنين ، وامن على معالجتها. ووجد الزيارة ارتياحاً كبيراً من المواطنين،مشيرين إلى أنها تأتي في إطار حرص حكومة الأمل على خدمة المواطن.

غطي الفترة بين أكتوبر العام ٢٠٢٤ - فبراير ٢٠٢٦

تقرير أممي جديد يكشف مسار تهريب الأسلحة والمرتزقة للسودان

مجموعات مسلحة في شرق وجنوب ليبيا عملت على نقل مرتزقة من كولومبيا وأسلحة ومعدات عسكرية ووقود إلى السودان لصالح مليشا الدعم السريع

تحدث فريق الخبراء الأممي المعني بليبيا عن كيفية تحول الأراضي الليبية إلى منصة لدعم مليشيا الدعم السريع) في السودان، ونقل الأسلحة والمرتزقة عبر مسارات التهريب جنوبا، مما يخلق تداعيات أمنية وإقليمية واسعة. وقال الخبراء، في مسودة التقرير الذي يغطي الفترة بين أكتوبر العام ٢٠٢٤ - فبراير ٢٠٢٦، إن مجموعات مسلحة في شرق وجنوب ليبيا عملت على نقل مرتزقة من كولومبيا وأسلحة ومعدات عسكرية ووقود إلى السودان لصالح قوات الدعم السريع، التي يتواجد بعض عناصرها داخل الأراضي الليبية. وذكر التقرير أن (مجموعات مسلحة في المنطقة الشرقية من ليبيا تربحت من عائدات أنشطة التهريب العابرة للحدود، وبالأخص تهريب الوقود والأسلحة والمرتزقة). واصفا مدينة الكفرة بأنها (مركزا لنقل الأسلحة والمرتزقة جنوبا إلى السودان)، بالنظر إلى قربها من الحدود ومسارات التهريب.

تقرير: إسماعيل جبريل تيسو..

سبل السلام ومسارات التهريب

وجاء في مسودة التقرير، أنه «في الفترة بين يناير ٢٠٢٥ ويناير ٢٠٢٦، رسخت كتيبة سبل السلام وقائدها عبدالرحمن هاشم بشكل متزايد سيطرتها على سلاسل الإمداد المستخدمة لنقل المقاتلين والأسلحة والمعدات العسكرية من ليبيا إلى قوات الدعم السريع في السودان».

وأضافت أن «هذا التحكم، إلى جانب علاقاتها القبلية، مكنت المجموعة من استخدام طرق متعددة لدعم قوات الدعم السريع. وتناوبت كتيبة سبل السلام ونظراؤها في قوات الدعم السريع على استخدام هذه الطرق، مع الحفاظ على مسارات لوجستية متوازية لضمان استمرارية وكفاءة نقل المقاتلين والوقود والأسلحة والمعدات ذات الصلة بطريقة مترابطة ومركزية».

واتهم التقرير «كتيبة سبل السلام بممارسة سيطرة كاملة على المكونات اللوجستية والأمنية والتيسيرية الرئيسية اللازمة لدعم نقل المقاتلين والوقود والأسلحة والمعدات ذات الصلة، بما في ذلك المركبات العسكرية.

وأشار إلى أنه منذ يونيو ٢٠٢٥، دعمت «سبل السلام» قوات الدعم السريع من خلال «نشر وحدات على الأرض، وتوفير مقاتلين ومرافقتهم عبر الأراضي الليبية، وتسهيل وصولهم إلى الوقود وقطع غيار المركبات، وهو ما برز في تقدم قوات الدعم السريع في منطقة العوينات».

تدفق مستمر للأسلحة

وتحدث فريق الخبراء عن تدفق مستمر للأسلحة غير المشروعة من ليبيا إلى السودان «ما خلق سوقا موازية لنقل الأسلحة والعدات العسكرية والوقود إلى قوات الدعم السريع، وإعادة توجيه تلك البضائع في أسواق محلية داخل ليبيا وتشاد والنيجر، مما ساهم في ترسيخ اقتصاد الحرب على طول الحدود الجنوبية للبلاد».

ووثق الفريق حالة واحدة جرى فيها «تحويل ذخيرة كانت مخصصة لقوات الدعم السريع، وإعادة بيعها لأفراد متورطين في تهريب الذهب في النيجر» مرتبطين بتنظيم «داعش». كما لفت الخبراء إلى تواجد عناصر تابعة لقوات الدعم السريع داخل ليبيا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ما أسفر عن اشتباكات مسلحة بين أطراف سودانية داخل الأراضي الليبية، لاسيما في شهري يونيو ونوفمبر الماضيين.

تسهيل وصول المرتزقة

في سياق متصل، لفت التقرير إلى استخدام الأراضي الليبية لنقل مرتزقة من جنسيات مختلفة للمشاركة في الحرب الأهلية في السودان. وقال إن «كتيبة سبل السلام عملت على نقل مرتزقة من كولومبيا للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع في ليبيا. وعملت مدينة الكفرة كنقطة عبور مركزية».

ووصف التقرير ليبيا بأنها «أصبحت قاعدة عملياتية ولوجستية وتكتيكية»، ما عزز ديناميكيات التداعيات الإقليمية. وقال إنه في النصف الأول من نوفمبر ٢٠٢٥، «شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية استهدفت شحنات المركبات والمقاتلين الأجانب على الأراضي الليبية، في محاولة لتعطيل سلاسل الإمداد التي تدعم قوات الدعم السريع».

مرتزقة من سوريا

وفي المنطقة الغربية، تحدث تقرير الخبراء عن تواجد مستمر للمرتزقة من سورية خلال الفترة التي شملها التقرير. إذ «جرى نشر المقاتلين من سورية في مواقع عدة في طرابلس مخيم تكبالي، ومخيم صلاح الدين، ومنطقة أبو سليم، وقاعدة اليرموك العسكرية، بالإضافة إلى مصراتة».

وزعم التقرير أن «المرتزقة السوريين شاركوا في مواجهات مسلحة خلال أحداث مايو ٢٠٢٥. ومع تصاعد التوترات، حشدت الجماعات المسلحة المتمركزة في طرابلس المقاتلين السوريين لتعزيز عملياتها العسكرية، مما يعكس استمرار الاعتماد على المقاتلين الأجانب كقوة مضاعفة جاهزة للنشر في أوقات الأزمات».

وفي شرق وجنوب ليبيا، وثق فريق الخبراء «وجود مقاتلين سوريين في مواقع عسكرية استراتيجية، بينها قاعدة معطن السارة الجوية، التي جرى تطويرها مؤخرا».

وتتبع تقرير فريق الخبراء أنشطة غير مشروعة لتهريب الوقود إلى السودان عبر جنوب ليبيا، مع وصول شحنات متفرقة أيضا إلى الصومال وبورتسودان والسودان، وبعضها كان متجهة إلى أميركا الجنوبية وسورية وتركيا والإمارات.

دعماً للاستقرار ووحدة الصف الوطني..

قافلة من ولاية سنار لدعم ومؤازرة إقليم النيل الأزرق في ظل الحرب

القوات المسلحة

3

العدد 67349

الخميس

14 شوال 1447هـ الموافق 2 إبريل 2026م

نصر من الله وفتح قريب

مدير التحرير
أحمد عبدالله جماع

المحرر العام
عيسى المهدي نورين

الدمازين/رصد: خالد حسن الجعلي

في مشهدٍ يعكس تماسك الجبهة الداخلية وتكامل الأدوار بين ولايات البلاد، استقبلت حكومة إقليم النيل الأزرق بمدخل مدينة الدمازين قافلة الدعم والمؤازرة التي سيّرتها اللجنة العليا للاستنفار والمقاومة الشعبية بولاية سنار، في خطوة عملية لتعزيز الاستقرار ودعم جهود الإسناد الوطني على الأرض، وترجمة فعلية لشعار (جيش واحد وشعب واحد).

ووصلت القافلة بقيادة اللواء الركن (م) الزبير حسن السيد والي ولاية سنار، برفقة عدد من أعضاء حكومته، وأعضاء لجنة الأمن، وقيادات اللجنة العليا للاستنفار والمقاومة الشعبية، إلى جانب مفوض العون الإنساني بالولاية، حيث حظيت باستقبال رسمي وشعبي يعكس عمق العلاقات بين الولايتين...

حاكم النيل الازرق يعبّر عن تقديره لمبادرة ولاية سنار ويؤكد أن القافلة تمثل دعماً حقيقياً لمسيرة الاستقرار بالإقليم

والى سنار يشيد بصمود النيل الأزرق ويؤكد التزام حكومته بتسخير كافة الإمكانيات لدعم استقرار الإقليم

رئيس المقاومة الشعبية بولاية سنار يعلن الاستعداد لتقديم كافة أشكال الدعم والإسناد ويدعو لتضافر الجهود الرسمية والشعبية لتعزيز الاستقرار في إقليم النيل الأزرق

إشادة مستحقة

وعقب مراسم الاستقبا، عبّر حاكم إقليم النيل الأزرق الفريق أحمد العمدة بادي عن تقديره الكبير لمبادرة ولاية سنار، مؤكداً أن القافلة تمثل دعماً حقيقياً لمسيرة الاستقرار بالإقليم، خاصة في ظل التحديات التي شهدتها بعض المناطق مؤخراً. وأشار إلى أن الأوضاع الأمنية والإنسانية تشهد استقراراً ملحوظاً، مبيناً أن استمرار تدفق القوافل يعكس وحدة الموقف الوطني، ووقوف أبناء السودان صفاً واحداً في مواجهة الأزمات. كما دعا إلى أهمية توحيد الصفوف وتعزيز الالتفاف حول القوات المسلحة، بما يسهم في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار.

التزام ثابت

من جانبه أكد والي ولاية سنار أن تسيير القافلة يأتي في إطار المؤازرة الصادقة لإقليم النيل الأزرق، وتعزيزاً للعلاقات التاريخية والأزلية بين شعبي الولايتين، مشدداً على التزام حكومة سنار بتسخير كافة إمكانياتها لدعم استقرار الإقليم. وأوضح أن هذه المبادرة تأتي ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى دعم الاستقرار وترسيخ الأمن، مشيداً بصمود حكومة وشعب إقليم النيل الأزرق في مواجهة التحديات، ومؤكداً استمرار التنسيق والتعاون بين الجانبين.

جاهزية وإسناد كامل

بدوره، أوضح اللواء (م) النور عبدالرحمن سعيد، رئيس اللجنة العليا للاستنفار والمقاومة الشعبية بولاية سنار، أن القافلة تجسد عمق الترابط بين الولايتين، وتعكس روح المسؤولية الوطنية في دعم المناطق التي تواجه تحديات أمنية. وأعلن استعداد المقاومة الشعبية بولاية سنار لتقديم كافة أشكال الدعم والإسناد لإقليم النيل الأزرق، ودعا الى تضافر الجهود الرسمية والشعبية لتعزيز الاستقرار.

صمود المجتمعات

وفي ذات السياق، أكد الأستاذ محمد عبدالفتاح بادي، مفوض العون الإنساني ورئيس لجنة الإسناد بولاية سنار، أن القافلة تحمل بعداً إنسانياً مهماً، إلى جانب دعمها للجهود الرسمية، مشيراً إلى أن الوقوف إلى جانب المجتمعات المتأثرة يمثل أولوية قصوى. وأوضح أن حكومة ولاية سنار ستواصل تقديم الدعم الإنساني والمجتمعي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار وتحسين الأوضاع المعيشية، ودعم جهود التعافي في الإقليم.

عنوان المرحلة

وتؤكد هذه الخطوة أن التنسيق بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية يمثل ركيزة أساسية في مواجهة التحديات، وأن وحدة الصف الوطني تظل العامل الحاسم في تعزيز الاستقرار ودفع مسيرة التنمية، كما تعكس قافلة سنار إلى النيل الأزرق نموذجاً عملياً للتكافل الوطني، وأن السودان قادر على تجاوز أزماته بتكاتف أبنائه وتوحيد جهودهم في سبيل الأمن والاستقرار.

تعزيزا للكفاءة والجاهزية القتالية..

الفرقة الرابعة مشاة الدمازين تحتفل بتخريج الدفعة (١١٠ب) مستجدين

الدفعة المتخرجة تمثل إضافة نوعية لقيادة الفرقة بما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة واقتدار

يأتي تخريج هذه الدفعة في ظل ظروف تتطلب اليقظة والاستعداد التام من أجل حفظ الأمن والاستقرار بإقليم النيل الأزرق

احتفلت الفرقة الرابعة مشاة، بتخريج الدفعة ١١٠ ب مستجدين بمركز الشهيد الهادي بمدينة الدمازين حاضرة إقليم النيل الأزرق وسط حضور رسمي وعسكري مميز، في إطار جهودها المتواصلة لتعزيز القدرات القتالية ورفع مستوى الجاهزية..

الدمازين: القوات المسلحة

مراسم التخريج

وشهد مراسم التخريج رئيس شعبة التدريب العميد الركن ياسر أحمد محمد فضل، ممثلا لقائد الفرقة الرابعة مشاة، إلى جانب قائد معسكر التدريب العقيد الركن محمد آدم كوري وعدد من الضباط وضباط الصف والجنود.

تدريب مكثف

وجاءت هذه الدفعة ثمرة لبرامج تدريبية مكثفة ركزت على رفع الكفاءة البدنية والمهارات العسكرية للمستجدين بما يتماشى مع متطلبات العمل العسكري واحتياجات الميدان حيث أظهر الخريجون مستوى عاليا من الانضباط والجاهزية.

إضافة نوعية

وأكد المتحدثون خلال الاحتفال أن تخريج الدفعة ١١٠ ب يمثل إضافة حقيقية ونوعية لقوام الفرقة الرابعة مشاة ويعكس استمرار الجهود في إعداد وتأهيل الكوادر العسكرية القادرة على أداء مهامها بكفاءة واقتدار.

يقظة واستعداد

ويأتي هذا التخريج في ظل ظروف تتطلب المزيد من اليقظة والاستعداد مما يعزز من دور الفرقة في حفظ الأمن والاستقرار بإقليم النيل الأزرق ويؤكد جاهزيتها للدفاع عن الوطن وصون مكتسباته.

رئيس الوزراء يشيد بجهود قوات الجمارك خلال زيارة تفقدية لمعبر أشكيت الحدودي

قام رئيس الوزراء د. كامل إدريس بزيارة تفقدية إلى معبر أشكيت الحدودي رافقه السيد مدير عام قوات الجمارك الفريق شرطة صلاح أحمد إبراهيم للوقوف على سير العمل والإجراءات المتبعة لإستقبال العائدين ضمن برامج العودة الطوعية

وتأتى الزيارة في إطار اهتمام الدولة بالوقوف ميدانياً على أوضاع المنافذ الحدودية وتيسير حركة المواطنين

واطّلع سيادته خلال الجولة الميدانية على مجمل الأوضاع التشغيلية داخل المعبر، مشيداً بالأداء المهنى لقوات الجمارك ودورها الوطنى فى إحكام الرقابة على المنافذ، وتطبيق الإجراءات الجمركية بما يحقق الإنسياب فى حركة العبور، ويحفظ فى ذات الوقت متطلبات الضبط والرقابة

كما أشاد بالجهود المتكاملة التى تبذلها الجهات ذات الصلة العاملة جنباً إلى جنب داخل المعبر.

وأكد رئيس الوزراء أن قوات الجمارك تمثل إحدى الركائز الأساسية لمؤسسات الدولة، خاصة فى ظل الظروف الراهنة، لما تضطلع به من مهام محورية فى حماية الإقتصاد الوطنى وتسهيل حركة التجارة والمسافرين وفق الضوابط القانونية

من جانبه أوضح مديرعام قوات الجمارك أن ما يُتداول عبر بعض منصات التواصل الإجتماعى بشأن تحصيل رسوم جمركية على أمتعة العائدين ضمن العودة الطوعية عار تماماً من الصحة، مؤكداً عدم فرض أى رسوم على أمتعة الركاب القادمين فى هذا الإطار

وأشار إلى أن رئيس الوزراء وقف بنفسه على الإجراءات المتبعة داخل المعبر، وتأكد ميدانياً من عدم وجود أى رسوم مفروضة على أمتعة العائدين، مبيناً أن الجمارك تعمل وفق توجيهات الدولة الرامية إلى تيسير عودة المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم وأضاف أن بعض ضعاف النفوس يسعون إلى استغلال ظروف العودة الطوعية عبر ترويج معلومات مضللة لتحقيق مكاسب شخصية، داعياً المواطنين إلى تحرى الدقة واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية وتفيد متابعات إعلام قوات الجمارك أن هذه الزيارة تأتى فى سياق إهتمام الدولة بتهيئة بيئة منظمة وآمنة وميسرة للعائدين، وتعزيز الرقابة والإنضباط بالمنافذ الحدودية بما يحفظ حقوق المواطنين ويصون المصلحة العامة

دولة السيادة تسحق المليشيا وتنتصر على المرجفين

نحو عالم جديد

نبيل محمد الحاج

كل عام و انتم بخير ،، إن القراءة الفاحصة للمشهد السوداني المتسارع، عقب الانتصارات الاستراتيجية والملاحم البطولية التي سطرتها القوات المسلحة السودانية في دحر أرتال المليشيا المرتزقة، تكشف بوضوح أن ما تروج له قوى «شتات المعارضة» المتحالفة مع دوائر العدوان الإقليمي ليس سوى سكرات سياسية لكيانات لفظها التاريخ؛ فالتلويح بعودة ما يسمى قوى «صمود» أو «قحت» واذيالها تحت عباءة «المدنية» المزعومة، والتبشير بإحياء «لجنة إزالة التمكين» سيئة السمعة، هو نوع من الهذيان السياسي الذي لا يستقيم مع كرامة شعب روى أرضه بالدماء، فالمعركة اليوم تجاوزت مجرد استرداد مقار، إلى استرداد وطن كادت أن تبتلعه أوهام الخونة وأحلام الانتهازيين.

إن التباين الصارخ في استجابة الضمير العالمي يثير تساؤلات مؤلمة حول جوهر العدالة؛ فبينما تسارعت الخطى لوصم تيارات إسلامية بالإرهاب، وقف العالم صامتاً، يراقب ببرود مريب فظائع ميليشيا «الدعم السريع». تلك الجرائم التي لم تعد مجرد روايات، بل وثقتها عين السماء عبر الأقمار الصناعية، وسجلت مآسي تدمي القلوب وتستنهض مروءة البشرية. هذا التباطؤ المتعمد أمام سفك الدماء في السودان لم يزعزع الثقة في القرارات الدولية فحسب، بل أفقدها جدواها الأخلاقية، وكشف عن تحالف خفيّ لقوى الظلام؛ تحالفٌ لا يستهدف كياناً بعينه أو عقيدة بذاتها، بل يسعى لوأد بذور الخير والعدل أينما استقامت، ليترك الإنسان وحيداً في مواجهة شريعة الغاب. لقد اعتادت هذه القوى المازومة السياسية على استخدام تقنيات «الإثارة والتشويق» في الوسائط في محاولةٍ يائسة لترميم شتاتها، مراهنة على إنهاك المواطن بتبعات الحرب وظروفها القاسية لدفعه نحو تفكير ان يقبل بأي مخرج ولو كان مسموماً، بيد أن الوعي الجمعي السوداني بات اليوم عصياً ولن تنجح معه وسائل الخداع القديمة ؛ فالتساؤلات عن شرعية وآليات عمل لجنة «منحلة ومُدانة» تحوم حولها اتهامات واستنكارٌ وطنيٌ لعودة أدوات التشفي التي فشلت في أوج سلطتها (توجتهم ثورة عظيمه جعلوها سراب). فكيف لها أن تجد موطئ قدم اليوم وهي تفتقر للأرض والسند الأخلاقي.

إن السجل المخزي لتلك النخبه التي استقوت بالخارج لتحريض المجتمع الدولي، تظل وصمة عار لا تنمحى وانقلاباً على قيم المجتمع الراسخة، وصولاً إلى التماهي المخزي مع مشروع المليشيا الإرهابية، كلها شواهد تثبت أن هؤلاء لم يكونوا يوماً دعاة دولة، بل كانوا قنطرةً عبرت من فوقها أطماع «عرب الشتات» ومرتزقة القارة الطامعين في استباحة الديار وتأسيس ممالك الوهم على أنقاض السيادة السودانية، برعاية كاملة من دويلات التآمر «نري فيها العجب الان» التي رأت في تمزيق السودان غايتها الكبرى.

ومن منظور قانوني وسيادي صلب، فإن أي حديث عن استئناف نشاط لجنة التفكيك لا يعدو كونه «هرطقة» فاستنجاد القوى الأجنبية لفرض معادلات داخلية يرتقي بوضوح إلى مصاف الخيانة العظمى. وإن كان النظام السابق قد وُصم في أدبياتهم بالفساد المالي، فقد شهد العالم أجمع على هؤلاء بـ «الفساد الوطني»؛ إذ باعوا السيادة والوطنية في سوق النخاسة الإقليمي بثمن بخس، عياناً بياناً بلا حياء. لذا فإن استرداد الأموال ومحاربة الفساد هي ولايةٌ حصرية للقضاء السوداني، ولا يمكن لجماعة مرتهنة للخارج أن تنصب نفسها حكماً وجلاداً، وهي التي سقطت في اختبار النزاهة قبل أن تسقط في اختبار الوطنية.

لقد توهمت «قحت» وأذيالها أن بإمكانها شق الصف الوطني عبر سياسة «تزييف الوعي» والتحصن خلف التصريحات الخارجية المعلبة، متناسين أن الشعب و القوات المسلحة السودانية، بقيادتها وجنودها، صخرةٌ لا تتأثر بالزوابع الإعلامية المأجورة؛ فدماء شهداء السودان في «الجزيرة» و«الفاشر» وكل الوطن رسمت خطاً أحمر لا يمكن يتجاوزه، والشعب الأبي الذي شاهد مآسي «التطهير العرقي» وصمت الخونة عنه، أقسم ألا يعود هؤلاء لتدنيس الحياة السياسية مرة أخرى، فمن اختار خندق المليشيا المعتدية لن يجد له شبراً في وجدان الأمة، ولو تحصن بكل منصات العالم.

وختاماً، فإننا نُسجل بمداد من فخر واعتزاز كامل سعادتنا ووفاءنا للجندي السوداني الأبي، تقديراً لدوره العظيم وملاحمه الخالدة في هزيمة جحافل المعتدين والمتربصين ببسالة قلّ نظيرها. فها هو اليوم، كما كان دوماً، يسد الثغور ويقف سداً منيعاً صامداً حفاظاً على تراب هذا الوطن الطاهر. لهم منا كل المحبة والتبجيل، ولهم من التاريخ أسمى آيات الاحترام، ولكل إنسان سوداني حرّ شريف يضع السودان في حدق العيون.. فالسودان الجديد يُبنى بعرق المخلصين... وكونوا بخير

كابوس «الكرتة» ينجلي عن سوبا.. وأسئلة شائكة على طاولة المعالجة ..!

البعد الآخر

مصعب بريسر

في مقال سابق، سألنا بوضوح: هل تنجح حملة إزالة مخلفات التعدين بسوبا بمعزل عن صحة البيئة وهيئة النظافة؟ الإجابة جاءت سريعة ومطمئنة من المجلس الأعلى للبيئة وإدارة صحة البيئة بولاية الخرطوم، ولكن ننتظر إجابة هيئة النظافة. إذن ما يجري على الأرض ليس عملاً معزولاً للشركة السودانية للموارد المعدنية، بل هو جهد جماعي تقوده لجنة النفايات الخطرة، لإزاحة كابوس بيئي ثقيل خلفته مليشيا الدعم السريع، حين حولت مدارس سوبا، ومنها مدرسة «الصاحبين»، إلى بؤر سامة لمعالجة «الكرتة»، مما شرد مئات التلاميذ وأثقل كاهل الأسر.

العملية بدأت فعلياً وتجاوزت مرحلة التخطيط؛ حيث قامت اللجنة بكشط التربة الملوثة ونقل أكثر من ١٤٤ طناً عبر جرارات ضخمة بطول ٣٢ متراً. وبحسب ما نُشر إعلامياً، تم تسليم هذه الشحنات لشركة «أبو رقبة للتعدين» للقيام بالمعالجات اللاحقة التي يُفترض أنها صحيحة ومعتمدة.

ورغم تقديرنا لهذا الجهد الكبير، تفرض علينا أمانة الكلمة طرح أسئلة مشروعة بكل شفافية: كيف تم اختيار هذه الشركة تحديداً للقيام بالمهمة؟ وهل وُضع بروتوكول واضح يضمن المعالجة الصحية لهذه الكميات الخطرة؟ والأهم من ذلك، كيف ستقوم شركة أبو رقبة بالمعالجة الآمنة صحياً و بيئياً؟ وكيف تعالج في الأصل مخلفات التعدين التابعة لها، وأين يتم ذلك؟

للإجابة على هذه المخاوف، نحتاج للنظر إلى النماذج العالمية. في دول مثل أستراليا وكندا، لا تُترك معالجة مخلفات التعدين للنوايا الحسنة، بل تُلزم الشركات بدفع «تأمين بيئي» مالي ضخم قبل بدء العمل لضمان التزامها. وتُطبق بروتوكولات صارمة تلزم الشركات بمعالجة السموم داخل أحواض خرسانية مبطنة ومغلقة تماماً، وتخضع لرقابة دورية من جهات تفتيش مستقلة ومجتمعية لضمان عدم تسرب قطرة سيانيد واحدة إلى التربة أو المياه الجوفية. نحن في أمسّ الحاجة لتوطين هذه المعايير الملزمة لضمان عدم تكرار المأساة.

بعد أخير:

خلاصة القول، ما حدث في سوبا خطوة ممتازة لإنقاذ أبنائنا واستعادة المدارس، وانتصار حقيقي لإرادة الحياة. لكن هذا الانتصار لا يكتمل إلا بشفافية تامة في مراحل المعالجة النهائية. إن تكامل جهود الدولة مع وعي المجتمع يحول محنتنا البيئية والأمنية إلى فرصة حقيقية لفرض قوانين صارمة لا تقبل المساومة، حماية لأهم مورد نملكه على الإطلاق؛ إنسان السودان.

وأخيرًا، لقد أثبتت ملحمة سوبا أن العمل المخلص لا يحتاج إلى تلميع، بل إلى نتائج ملموسة ترفع الضرر عن الناس. التحية لكل يدٍ ساهمت في هذه الحملة، ولتكن هذه التجربة دافعاً لفرض رقابة شفافة على كل حبة تراب ملوثة تُنقل في بلادنا، فصحة بيئتنا وسلامة أطفالنا خط أحمر.

(لَيْسَ لَهَا من دُون اللَّه كَاشفَةٌ). ونواصل إن كان في الحبر بقيةَ بمشيئَة الله تعَالى.

بين ضيق التأويل ورحابة الأفق: نحو وعي مشترك يؤسّس للبناء

بقلم

د. الهادي عبدالله أبوضفائر

ليست الأزمة في رفع راية الدين أو التمسّك بالقيم، بل في تضييق أفقه الرحب واختزال تعدّده في صوتٍ واحد، إذ يفقد حينها إنسانيته، ويتحوّل من فضاءٍ جامع إلى أداة للإقصاء. ويبدأ الخلل حين يُحبس في تأويلٍ أحادي يُرفَع إلى مرتبة الحقيقة المطلقة، فتُغلق أبواب المراجعة ويُصادَر حقّ الاختلاف. عندئذٍ تنشأ قناعةٌ زائفة، توهم بأن الحقيقة قد انحصرت في رؤيةٍ احادية، لا تسمع من المعنى إلا صداها.

حين يختنق المعنى في ضيق تأويله، لا يتشوّه الفهم فحسب، بل يتصدّع الوعي ذاته، إذ يتخلّق انفصامٌ خفيّ، يدرك معه الإنسان أن ما يُمارَس باسم المرجعية الروحية من تعصّبٍ ومغالاة لا يلتقي مع تصوّره للعدل والرحمة. ومعَ ذلك، وتحت وطأة الخطاب السائد، يُساق إلى قبوله أو الصمت عنه، خشية أن يُتَّهَم بمفارقة الحق أو الخروج من الملة. وهكذا ينقلب ما كان ينبغي أن يكون مصدر إلهام للفطرة إلى قيد، ويتحوّل الإيمان من طاقة تحرَّر إلى توتّر داخلي يرهق النفس ويضيّق الإدراك، تاركاً الفرد حائراً بين ضيق الممارسة واتّساع الفطرة.

حينن تتشظّى الذات بين ما تؤمن به وما يُملى عليها، لا يبقى الانقسام حبيس الداخل، بل يمتدّ ليطال صلة الإنسان بمجتمعه، فيصبح غريباً بين الناس، لا هو قادر على الانسجام مع تنوّعهم، ولا مطمئنّ إلى الخطاب الذي يُطلب منه اعتناقه. يتأرجح بين رفضٍ داخلي لما يُفرَض عليه، وقبولٍ ظاهري لما يُظنّ أنه جوهر الدين، فتتشكل حالةٌ مشحونة بالتناقض، تعمّق الفجوة بدل أن تبني الجسور، وتتركه معلّقاً بين ضيق الذات واتّساع الآخر.

المشكلة ليست في النص، بل في ضيق أفق تأويله، فالنص، في جوهره، ليس صوتاً واحداً يتردد عبر كل زمان ومكان، بل يميّز بين مستويات متعددة من الخطاب، لكل منها سياقه ووظيفته. هناك خطاب يؤسس لحد أدنى من القيم التي لا تقوم الحياة بدونها، الكرامة، العدل، صيانة الحقوق، واحترام التعدد. وهناك خطاب موجَّه للمؤمنين، يرسم لهم معالم سلوكهم الخاص، ثم خطاب أخصّ يتصل بجماعة معينة في سياقها التاريخي والاجتماعي، يراعي ظروفها وحاجاتها الخاصة.

تبدأ الإشكالية حين يُساء تأويل الخطاب وتُمحى الفوارق بين مستوياته، فيُسحب خطاب خاص إلى المجال العام أو يُفرض التزام على من لا ينتمي إليه. حينها يفقد الدين بعده الأخلاقي، ويتحوّل من مرشد للحياة إلى أداة صراع، ومن جسر يربط الناس إلى حاجز يباعدهم. فيصبح الاختلاف تهديداً، والتعددية جرماً، ويجد الإنسان نفسه ممزقاً بين فطرته وما يُفرض عليه، فيتحوّل الإيمان من طاقة للتماسك إلى مصدر توتر داخلي، ويضيع دوره في احتواء التباين وبناء العدالة، فتضيع معه إمكانات الحياة المشتركة.

أولى خطوات للخروج من هذا المأزق هي استعادة ذلك المستوى من الخطاب الذي أرساه النبي في لحظة إنسانية جامعة، حين خاطب الناس جميعاً في خطبة الوداع بوصفهم بشراً، لا باعتبارهم متشابهين في الاعتقاد، بل باعتبارهم شركاء في الإنسانية. خطاب يبدأ ب (يا أيها الناس)، لا ليذيب الفوارق، بل ليؤسس لما هو أعمق منها. وحدة الأصل، ومشترك المصير (كلكم من آدم وآدم من تراب). في هذا الأفق، لا يقوم التفاضل على الانتماء، بل على ما يحققه الإنسان من عدل وتقوى، ولا تصبح الاختلافات مبرراً للإقصاء، بل تصبح قاعدة للتماسك والفهم العميق بينهم.

ومن هنا، تتجلى أهمية المبادئ التي تمثل الحد الأدنى لقيام أي مجتمع. حرمة الدماء، صيانة الأموال، احترام الروابط الإنسانية، وحماية الحقوق، لا سيما حقوق الفئات الأضعف مثل المرأة والطفل. العدالة والمساواة واحترام كرامة الإنسان ليست مفاهيم نظرية فحسب، بل قواعد عملية تُبنى عليها الحياة المشتركة. وحتى القضايا الاقتصادية، التي قد تبدو في ظاهرها تقنية، تحمل في جوهرها بعداً أخلاقياً عميقاً، حين يُرفض استغلال جهد الآخرين أو احتكار الثروة على حسابهم، في مسعى للحفاظ على التوازن ومنع تفكك النسيج الاجتماعي، وتعزيز قيم الرحمة والحق التي أرساها الدين في جوهر تعاليمه.

هذا المستوى من القيم ليس بديلاً عن الخصوصيات الدينية، بل هو الإطار الذي يسمح لها بأن تتعايش دون أن تتحول إلى أدوات صراع. إنه المساحة التي يمكن أن يلتقي فيها المختلفون دون أن يتنازل أحدهم عن ذاته، ودون أن يفرضها على غيره.

إن أي مجتمع يتجاهل هذا التوازن محكوم بأن يدفع الثمن، مهما كانت شعاراته نبيلة. فحين يُختزل الدين في بعده السلطوي، أو يُقصى بالكامل من المجال العام، يختل الميزان في الحالتين. الطريق الأشد صعوبة والأكثر صدقاً هو ذاك الذي يعترف بالتعدد، ويستجيب له، لا بالإنكار أو القسر، بل بإعادة قراءة النص بما يفتح أفقاً أوسع للإنسان. هناك، فقط، يلتقي الإيمان بالحياة، لا كقوة إكراه، بل كقوة تمنح الوجود. وهنا، فقط، يتصالح الإنسان مع ذاته، فلا يرى في دينه قيوداً، ولا في مجتمعه تهديداً، بل يكتشف أن كليهما، حين يُفهمان بعمق، ينتميان إلى أفق واحد. أفق يتسع بقدر ما نتحرر من وهم الامتلاك، ونقترب من حقيقة المشاركة.

أخيراً، ليس دعاءُ العبد ما تفيض به الألسنة من عباراتٍ دافئة، بل ما يترسّب في الأعماق من أثرٍ صامت، فصدقُه لا يُقاس بحرارة كلماته، بل بقدرِ ما يتحوّل إلى سلوكٍ يُرى، وحياةٍ تُعاش.

نقطة إرتكاز

د. جادالله فضل المولي

رصاص الكرامة في وجه المرتزقة

في لحظة فارقة من تاريخ السودان، يتبدّل الشعار من «محاربة الفلول» إلى استدعاء المرتزقة الأجانب، في مشهدٍ يفتح أبواب البيوت السودانية للاستباحة ويهدد حرمة النساء والرجال على حد سواء. إنّ كرامة المرأة السودانية خط أحمر، لا يُمس ولا يُساوم عليه، ومن يبيع العرض بالمال والسلاح لامكان له بين الأحرار لقد آن للإدارات الأهلية أن تنتفض، أن ترفع صوتها عالياً في وجه آل دقلو، وأن تقول بوضوح إنّ من يبيع الوطن يسهل التخلص منه لأنه بلا أمان ولا عهد. إنّ التاريخ لا يرحم، والشعوب لا تنسى، ومن يظن أن المرتزقة سيحمونه، سيكتشف أنّهم أول من يلتهمه حين تنتهي مهمتهم.

وما حدث في الفولة وغيرها من المدن المستباحة ليس حادثاً معزولاً، بل هو إنذارٌ صارخ بأنّ الخيانة حين تتجذر في أرض ما، فإنها تفتح الباب واسعاً أمام المليشيات لتنهش جسد الوطن وتستبيح كرامة أهله. تعاون بعض ضعاف النفوس مع مليشيات الدعم السريع كان خنجراً في خاصرة السودان، لأن المليشيات لا تبني دولة ولا تحفظ عرضاً ولا تصون أرضاً، بل هي أدوات للدمار والنهب والخراب. إنّ الانسحاب من هذه التحالفات المشبوهة واجب وطني وأخلاقي، لأن من يظن أن المليشيات ستمنحه حماية أو سلطة، إنما يبيع نفسه بثمن بخس ويضع مصيره في يد من لا عهد لهم ولا أمان.

السودان اليوم أمام مفترق طرق: إمّا أن يستعيد أبناؤه زمام المبادرة ويحموا الأرض والعرض، وإمّا أن يتركوا المجال لمرتزقة لا يعرفون سوى لغة النهب والدمار. الإدارات الأهلية بكل مسمياتها مطالبة باليقظة، بالعودة إلى الحق، وبالتصدي لكل من يحاول أن يجر البلاد إلى هاوية لا قرار لها. رصاص الكرامة أقوى من سلاح المال، وأصوات الأحرار أعلى من ضجيج المرتزقة. السودان لن يُباع، وكرامة نسائه ورجاله لن تُستباح، ومن يظن أنّه قادر على إخضاع شعب بأكمله، فليعلم أنّ الحرية لا تُشترى ولا تُباع، وأنّ الأوطان لا يحميها إلا أبناؤها المخلصون. هذا هو نداء الأرض، وهذا هو صرخة العرض، وهذا هو صوت السودان الذي لن ينكسر.إنّ ما جرى في المناطق المستباحة من قبل المليشيات من اغتصاب وتقتيل وتشريد على يد مرتزقة جلبتهم مليشيات الدعم السريع لاستباحة أعراض النساء ليس حادثاً عابراً ولا مشهداً معزولاً، بل هو جرس إنذار مدوٍ بأنّ الخيانة حين تتجذر في أرض ما فإنها تفتح الباب واسعاً أمام الخراب والدمار، وأنّ من يظن أنّ المليشيات ستبني دولة أو تحفظ كرامة إنما يخدع نفسه ويبيع مصيره بثمن بخس. هذه المليشيات لا تعرف سوى لغة الدم، ولا تملك سوى أدوات النهب، ولا تترك وراءها سوى الخراب، والانسحاب من التحالف معها واجب وطني وأخلاقي لا يقبل المساومة ولا التأجيل، لأنّ من يبيع الوطن يسهُل التخلص منه، ومن يفتح الباب للمرتزقة يفتح الباب لخراب لا يُغلق. السودان اليوم يحتاج إلى صوت واحد صلب كالرصاص، يحتاج إلى إرادة لا تلين، يحتاج إلى إدارات أهلية تعرف أنّ التاريخ لا يرحم وأنّ الشعوب لا تنسى، وأنّ كرامة المرأة السودانية خط أحمر لا يُمس ولا يُساوم عليه، وأنّ الأرض والعرض لا يُباعان ولا يُشترَيان، وأنّ الحرية لا تُستجدى بل تُنتزع انتزاعاً، وأنّ الأوطان لا يحميها إلا أبناؤها المخلصون. فلتكن الكلمة رصاصةً، ولتكن المواقف درعاً، ولتكن الخاتمة بدايةً جديدةً تُعلن أنّ السودان لن يُستباح، وأنّ من يظن أنّه قادر على إخضاع شعبٍ بأكمله سيجد أنّ رصاص الكرامة وحده هو الذي يمنعه ويوقفه عند حدّه، وأنّ دماء الأبرياء لن تذهب هدراً، وأنّ صرخة العرض ستظل أقوى من كل سلاح، وأنّ الحرية ستبقى عصيّة على الارتزاق، وأنّ السودان سيظل أرض الأحرار مهما تكالب عليه الطامعون. هذه هي النهاية التي يجب أن تُكتب بالرصاص لا بالحبر، وبالمواقف لا بالشعارات، وبالدماء الطاهرة لا بالصفقات الرخيصة، لأنّ السودان لا يُباع، وكرامة نسائه ورجاله لا تُستباح، ومن يظن أنّه قادر على كسر إرادة الأحرار سيجد أنّ الرصاص وحده هو الذي يردعه ويمنعه ويضعه في مزبلة التاريخ.

ظلت المليشيا المتمردة ترتكب جرائم حرب منذ بدء عدوانها الغاشم على القوات المسلحة والوطن (القوات المسلحة) عبر تعاون وثيق مع أحد مراكز الداراسات الوطنية توثق لتلك الجرائم التي ظل ينكرها كل من له صلة بدعم التمرد خاصة حاضنته السياسية قحت فجاءت (الحقيقة) لتكشف زيف ذلك النكران .... بين يدي القاريء جزء من جهد (الحقيقة) ولندع الحكم على فراسته وحكمته

ظلت المليشيا المتمردة ترتكب جرائم حرب منذ بدء عدوانها الغاشم على القوات المسلحة والوطن (القوات المسلحة) عبر تعاون وثيق مع أحد مراكز الداراسات الوطنية توثق لتلك الجرائم التي ظل ينكرها كل من له صلة بدعم التمرد خاصة حاضنته السياسية قحت فجاءت (الحقيقة) لتكشف زيف ذلك النكران .... بين يدي القاريء جزء من جهد (الحقيقة) ولندع الحكم على فراسته وحكمته

مؤسسات قوية وشركات حقيقية (١-٣)

المؤسسات الاقتصادية الوطنية الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

التحديات الجسام التي تواجه السودان في مرحلة ما بعد الحرب أبرزت الحديث مجددًا عن ضرورة إعادة بناء الدولة على أسس متينة حيث يتجه الأنظار نحو المؤسسات الاقتصادية الوطنية بوصفها الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. ويؤكد مراقبون أن هذه المؤسسات إذا ما تم تعزيز دورها وضمان إدارتها بشكل فعال قادرة على أن تكون قاطرة حقيقية للتنمية تنقل البلاد من دائرة الهشاشة إلى فضاءات

بقلم
محمد مأمون يوسف بدر

لطالما شكلت المؤسسات الاقتصادية في السودان سواء كانت بنوكًا مركزية أو هيئات استثمار أو شركات عاملة في مجالات البنية التحتية والطاقة العمود الفقري لأي محاولة جادة لتحقيق النمو. لكن الحرب التي عصفت بالبلاد تركت آثارًا عميقة على هيكل هذه المؤسسات ما استدعى ضرورة إعادة هندسة دورها ليكون أكثر كفاءة واستجابة لمتطلبات المرحلة. فالتحديات الراهنة لا تقتصر على إعادة الإعمار المادي فحسب بل تمتد إلى ضرورة استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني وإيجاد آليات مبتكرة لتمويل التنمية.

ويرى خبراء اقتصاديون أن مفتاح النجاح يكمن في الانتقال من الإدارة التقليدية إلى حوكمة رشيدة تقوم على الشفافية والمساءلة. فتعزيز دور المؤسسات الاقتصادية يتطلب بالدرجة الأولى إصلاحًا تشريعيًا وإداريًا يمنحها الاستقلالية في اتخاذ القرار ويحد من تداخل الأدوار ويضع معايير واضحة للأداء. فهذه المؤسسات لا يمكنها أن تلعب دورها المنشود في ظل بيئة بيروقراطية أو إدارة مركزية تفتقر إلى المرونة.

لكن الرحلة نحو التعافي لا يمكن أن تكتمل بمعزل عن تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وهو ما يشكل مثلث القوة القادر على دفع عجلة الاقتصاد. فالقطاع الخاص بوصفه محركًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي يمكنه أن يسهم في سد الفجوات التمويلية وإدارة المشروعات الكبرى بكفاءة إذا ما وجد بيئة داعمة تضمن له التنافس العادل.

وفي هذا السياق يبرز دور حيوي آخر يتمثل في إحياء الجمعيات التعاونية التي تشكل شبكة أمان اجتماعي إلى جانب خلق شراكات مع الجهات المصنعة المحلية وفتح منافذ مباشرة للبيع للمواطنين مما يسهم في خفض التكاليف وتأمين السلع. وفي المقابل يلعب المجتمع المدني دورًا رقابيًا وتنمويًا مهمًا يضمن أن تكون مسارات التنمية شاملة وعادلة وتستجيب للحاجات الحقيقية للمواطنين.

إن بناء دولة قوية ومستقرة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها يمر عبر بوابة الاقتصاد. والمؤسسات الاقتصادية هي التي تحمل مفاتيح هذه البوابة. فمن خلال استعادة دورها الريادي وإعادة تأهيل كوادرها وتعزيز قدرتها على التخطيط طويل المدى يمكن لهذه المؤسسات أن تتحول إلى محرك أساسي لعملية السلام والاستقرار. فالمواطن السوداني الذي عانى من ويلات الحرب يبحث اليوم عن فرصة عمل حقيقية وخدمة صحية متاحة وتعليم يضمن مستقبل أبنائه وكلها أهداف لا تتحقق إلا باقتصاد قوي يقوده أداء مؤسسي متميز.

الدلنج...مقبرة المتمرّدين.. صدت الهجوم الثالث خلال شهر وكبدت العدو خسائر كبيرة

الهجوم الأخير نُفذ عبر عدة محاور بواسطة قوات تحالف (الحلو – دقلو)، باستخدام ما بين "120" إلى "130" مركبة قتالية

والي ولاية جنوب كردفان يشيد بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها القوات المسلحة

ما تحقق يمثل نصراً جديداً يعكس وحدة الصف الوطني وصلابة الإرادة القتالية

مازال صدى الانتصار الساحق الذي حققته مدينة الدلنج العاصمة الثقافية والعلمية لولاية جنوب كردفان، إقليم جبال النوبة، على مليشيا الحركة الشعبية، ومليشيا الدعم السريع، وبمساندة مرتزقة من أثيوبيا، ومن جنوب السودان، حيث شهدت المدينة واحدة من أعنف المعارك خلال الفترة الأخيرة، ونجحت في صدّ هذا الهجوم وتكبيد المهاجمين خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وسط تأكيدات ميدانية بأن القوات المهاجمة تكبدت هزيمة قاسية، أقرّ بها بعض عناصرها، محذرين من مغبة تكرار محاولة اقتحام المدينة ذات الطبيعة الجغرافية المعقدة.

تصدّر الترند:

وخلال الساعات الماضية، تصدّرت مدينة الدلنج منصات التواصل الاجتماعي، بعد أن تحولت إلى حديث الرأي العام، عقب نجاحها في صدّ الهجوم الثالث خلال شهر واحد، وبحسب مصادر ميدانية، فإن الهجوم الأخير نُفذ عبر عدة محاور بواسطة قوات تحالف (الحلو – دقلو)، باستخدام ما بين "120" إلى "130" مركبة قتالية، إلى جانب دعم بالطائرات المسيّرة التي استهدفت مواقع في المناطق الجبلية، وأشارت المصادر إلى أن القوات المدافعة اتبعت تكتيكاً عسكرياً محكماً، حيث سمحت بتقدم المهاجمين حتى تخوم حي الخليج، قبل تنفيذ هجوم مضاد مباغت أربك صفوفهم وأجبرهم على التراجع، تاركين خلفهم مركبات مدمرة وأسلحة وكميات من الذخائر، فضلاً عن قتلى وجرحى، كما أكدت المعلومات مقتل قائد القوة المهاجمة، يعقوب الصادق، خلال المواجهات، في ضربة وصفت بأنها مؤثرة على تماسك القوة المهاجمة.

اعترافات بالهزيمة:

وفي تطور لافت، أقرت قيادات ميدانية تتبع للحركة الشعبية – شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، بتعرّض قواتها لهزيمة كبيرة في الدلنج، مشيرة إلى أن طبيعة المنطقة الجغرافية والتضاريس الوعرة شكلت تحدياً كبيراً أمام القوات المهاجمة، وبحسب هذه القيادات، فإن الدلنج تختلف عسكرياً عن غيرها من المناطق، ما يتطلب استعدادات خاصة وخططاً طويلة الأمد للتعامل معها، مقترحة تأجيل أي محاولة جديدة لاقتحامها إلى حين استكمال السيطرة على مناطق أخرى. وأكدت أن القتال في الدلنج يحتاج إلى "نَفَس طويل" وتجنب المجازفات المكلفة، في ظل امتلاك القوات المدافعة معرفة دقيقة بجغرافيا المنطقة، ما يمنحها أفضلية ميدانية واضحة، مستشهدة بتجارب سابقة تؤكد صعوبة السيطرة على المدينة.

مطلوبات المرحلة:

وفي ضوء تكرار الهجمات على مدينة الدلنج، شدّد خبراء عسكريون على ضرورة تدخل القيادة العليا للدولة بخطة حاسمة تمنع إعادة سيناريوهات مدن مثل الفاشر وبابنوسة، وذلك بالانتقال من مرحلة الدفاع إلى المبادرة الهجومية المنظمة، وأشاروا إلى أهمية الإسراع في تحرير منطقة (الدبيبات) باعتبارها نقطة ارتكاز استراتيجية، والعمل على فك الحصار عن الدلنج من الجهة الشمالية، بالتوازي مع تنفيذ عمليات عسكرية لتطهير مناطق غرب الدلنج التي تتحصن فيها قوات الحركة الشعبية، كما دعوا إلى إطلاق يد المتحركات العسكرية المنتشرة في إقليم جبال النوبة بشكل متزامن، بحيث تتقدم قوة رئيسة نحو مدينة (كاودة)، المعقل الرئيس للحركة الشعبية في إقليم جبال النوبة، على أن تتحرك قوة أخرى نحو مناطق غرب كردفان التي تمثل خطوط إمداد رئيسة وتمثل " فزعاً" مستمراً للميليشيا المتمردة، ويرى الخبراء أن هذا التحرك المتكامل، إذا ما تم تنفيذه وفق تنسيق عالٍ، من شأنه تغيير ميزان المعركة، وقطع خطوط الإمداد، وفرض واقع ميداني جديد يحد من تكرار الهجمات على الدلنج ويؤسس لمرحلة استقرار أوسع في ولاية جنوب كردفان – إقليم جبال النوبة.

إشادة بالانتصار:

وأشاد والي ولاية جنوب كردفان، الأستاذ محمد إبراهيم عبد الكريم، بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها القوات المسلحة، ممثلة في الفرقة الرابعة مشاة كادقلي واللواء (54) الدلنج، إلى جانب الشرطة والأجهزة الأمنية والمستنفرين والمجاهدين والمقاومة الشعبية، وأكد الوالي في إفادته للكرامة من كادقلي أن ما تحقق يمثل نصراً جديداً يعكس وحدة الصف الوطني وصلابة الإرادة القتالية، مشدداً على أن الدلنج ستظل عصية على كل محاولات الاختراق، وأنها ستكون "مقبرة" لكل من يحاول زعزعة أمن ولايته، كما جدد الوالي ثقته في قدرة القوات على حسم التمرد، داعياً المواطنين إلى التكاتف والوقوف خلف قواتهم لضمان استقرار ولاية جنوب كردفان.

خاتمة مهمة:

ومهما يكن من أمر.. فإن معركة الدلنج قد كشفت عن عدة دلالات استراتيجية، أبرزها أن الحسم العسكري لا يرتبط فقط بحجم القوة المهاجمة، بل بمدى فهم طبيعة الأرض وإدارة المعركة بذكاء تكتيكي، وأن الدلنج تمثل اليوم نقطة ارتكاز في معادلة الصراع، حيث تتقاطع الجغرافيا مع الإرادة، ويتحول الصمود إلى عنصر حاسم في رسم ملامح المرحلة القادمة.

وضع الكاف في مأزق كبير

مجلس الهلال يترقب قرار الانضباط ويعلن الاستعداد للتصعيد

يترقب مجلس إدارة نادي الهلال السوداني، بفارغ الصبر، قرار لجنة الانضباط بالاتحاد الأفريقي لكرة القدم (الكاف) المزمع إصداره، بشأن الطعن المقدم من النادي في أهلية لاعب نهضة بركان المغربي، حمزة الموساوي، خلال مواجهتي ربع نهائي دوري أبطال أفريقيا.

سياحة رياضية

وأكد مجلس الهلال استعداده للتصعيد إلى أعلى المستويات القضائية الرياضية (CAS) إذا لم يُصدر قرار عادل في القضية، وسط تأكيدات بأن (الكاف) وقع في مأزق كبير بعد تطورات دراماتيكية شهدتها التحقيقات.

وجاء تعقيد الموقف بعد أن كان مقرراً حسم القضية امس، لكن بياناً مفاجئاً من الهلال السوداني أربك المشهد، مما دفع (الكاف) إلى تأجيل القرار إلى يوم الثلاثاء، وسط تضارب كبير في المعلومات.

يستند الهلال في طعنه إلى معلومات تفيد بأن اللاعب الموساوي كان موقوفاً سابقاً من قبل لجنة الانضباط بسبب ثبوت تعاطيه مادة منشطة، قبل أن توقف لجنة المسابقات قرار الإيقاف قبل ٤٨ ساعة فقط من مواجهة الذهاب لربع النهائي، مما أثار شكوكاً كبيرة حول قانونية مشاركته.

وفي تطور خطير، كشف عن أن افادة محامي اللاعب حمزة الموساوي، التي قدمها أمام مدير وحدة مكافحة المنشطات بـ(الكاف)، الدكتور شريف البوعينين، مساء امس، تضمنت اعترافاً صريحاً بإيجابية عينة لاعب نهضة بركان. وطلب المحامي تأجيل إجراءات الاستماع لتقديم دفوعات طبية وقانونية تشرح موقف اللاعب.

هذا الاعتراف وضع (الكاف) في مأزق كبير، حيث يتعين عليه التوفيق بين إجراءات مكافحة المنشطات التي تقتضي إيقاف اللاعب فور ثبوت الإيجابية، وبين قرار لجنة المسابقات السابق الذي سمح له بالمشاركة، مما يعرض قراراته للطعن ويهدد بنزاهة المسابقة.كرة قدم

ومن المتوقع أن يصدر القرار النهائي يوم الثلاثاء، وسط ترقب واسع من قبل جماهير الهلال وكرة القدم الأفريقية، مع إعلان النادي السوداني جهوزية كاملة للجوء إلى محكمة التحكيم الرياضي في حال لم يُنصف.

المستشار عبد الخالق.. اعترافات خطيرة..!!

ميليشيا الدعم السريع لا تعتمد على دولة الإمارات وحدها مؤكداً وجود دعم من دول عدة

أقر الأكاديمي والمستشار الإماراتي دكتور عبد الخالق عبد الله بأن بلاده ليست الداعم الوحيد لقوات الدعم السريع، منوهاً إلى تورّط عدد من دول الجوار الأفريقي في تقديم الدعم للميليشيا، وأوضح عبد الله، في تصريحات منسوبة إليه، أن الدعم يمتد ليشمل دولاً مثل أثيوبيا، وتشاد، وجنوب السودان، ويوغندا، مؤكداً أن بعض هذه الدول الأفريقية تمتلك قدرات دعم أكبر من الإمارات نفسها، ويمثل هذا التصريح تطوراً لافتاً يعيد الجدل حول الأدوار الإقليمية في الحرب التي أشعلت فتيلها ميليشيا آل دقلو في السودان منذ منتصف أبريل من العام ٢٠٢٣م، ويُعدُّ دكتور عبد الخالق عبد الله واحداً من الأكاديميين والمحللين السياسيين، مع اهتمام خاص بقضايا الأمن والتحولات في الخليج، وقد شغل دكتور عبد الخالق عدة مواقع أكاديمية وبحثية، أبرزها أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات، باحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، أستاذ زائر في جامعة (هارفارد) – مركز الحبتور للأبحاث، عضو اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية الخليجي، رئيس سابق للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

تقرير: **إسماعيل جبريل تيسو**

اعتراف رسمي:

وفي ما وُصف باعترافات أكاديمي متقاعد، أقر دكتور عبد الله عبد الخالق بأن ميليشيا الدعم السريع لا تعتمد على دولة الإمارات وحدها، مؤكداً وجود دعم من دول عدة، وقال إن بعض هذه الدول خاصة يوغندا وأثيوبيا قد تكون أكثر قدرة على تقديم الدعم للميليشيا، وتضمنت تصريحات المستشار الإماراتي اتهامات غير مباشرة لما وصفه بتحريض الدول واستخدامها لتمرير الدعم، مع الإشارة إلى وجود جهات تسعى لتمييع الاتهامات وفرض نفسها كوسيط في النزاع، إضافة إلى حديثه عن ساسة سودانيين يتعاونون مع هذه الأطراف دون تسمية واضحة.

تناقض مواقف:

وتتعارض تصريحات المستشار الإماراتي دكتور عبد الله عبد الخالق، مع مواقف سابقة للمستشار نفسه، كان قد نفى فيها بشكل قاطع أي ضلوع للإمارات في دعم الدعم السريع، مؤكداً أن بلاده تتعرض لاتهامات غير مثبتة، وأشار دكتور عبد الله في مقال سابق إلى أن الإمارات ظلت شريكاً اقتصادياً رئيساً للسودان، حيث استحوذت على نحو ٥٨٪ من صادراته في العام ٢٠٢٤م، كما قدمت مساعدات إنسانية كبيرة منذ اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣م، كما استند المستشار الإماراتي إلى تحركات دبلوماسية لبلاده ضمن الآلية الرباعية الدولية التي تضم (الولايات المتحدة، مصر، السعودية، والإمارات) والتي تهدف إلى إنهاء النزاع في السودان، مؤكداً أن الاتهامات ضد بلاده نُفيت في محافل دولية، بما في ذلك إجراءات أمام محكمة العدل الدولية، ويفتح هذا التباين بين النفي السابق والإقرار الحالي بوجود دعم، حتى وإن لم يكن حصرياً، باب التساؤلات واسعاً حول طبيعة الخطاب السياسي والإعلامي المرتبط بالأزمة السودانية.

إزدواجية معايير:

وبإجماع مراقبين فإن تصريح المستشار الإماراتي دكتور عبد الله عبد الخالق، يعكس حالة من ازدواجية المعايير في التعاطي مع الملف السوداني، حيث ينتقل من النفي المطلق إلى الإقرار الجزئي، وهو تحوُّل يحمل دلالات سياسية مهمة، فمن منظور استراتيجي، يمكن قراءة هذا التغير على أنه محاولة لتوزيع المسؤولية على أطراف إقليمية متعددة، وتخفيف الضغط الدولي عبر تدويل الاتهام، وإعادة صياغة الرواية بما يسمح بالاعتراف دون تحمل الكلفة الكاملة، كما أن الإقرار بوجود داعمين آخرين لا ينفي من الناحية السياسية أو القانونية مسؤولية أي طرف مشارك في الدعم، بل قد يعزز فرضية وجود شبكة إقليمية معقدة تتداخل فيها المصالح والنفوذ.

سيد الأدلة:

واعتبر الباحث والكاتب الصحفي الركابي حسن يعقوب أن تصريح المستشار الإماراتي دكتور عبد الله عبد الخالق يمثل (اعترافاً صريحاً وموثقاً)، وقال الركابي في إفادته لـ«الكرامة» إن عبارة المستشار الإماراتي (لسنا الداعم الوحيد) كافية لإثبات تورط الإمارات، مبيناً أن هذا الإقرار يُعدُّ من الناحية القانونية (سيد الأدلة)، لأنه صادر عن شخصية ظلت تنكر سابقاً أي علاقة لبلاده بالدعم السريع، معتبراً أن ما قاله عبد الله يعزز الاتهامات التي يوجهها السودان لدول جوار إقليمي، مؤكداً أن حصر قائمة الدول الداعمة، دون نفي الدور الإماراتي، وضع الرجل في (مأزق سياسي وإعلامي)، خاصة في ظل وجود تقارير دولية تحدثت سابقاً عن دعم خارجي لميليشيا الدعم السريع.

خاتمة مهمة:

ومهما يكن من أمر.. فإن تصريحات المستشار الإماراتي دكتور عبد الخالق عبد الله، تكشف عن تحوُّل لافت في الخطاب المرتبط بالحرب في السودان، وتفتح الباب أمام إعادة تقييم الأدوار الإقليمية في النزاع، وما بين النفي السابق، والإقرار الحالي، تتعزز الأسئلة حول حقيقة موازين الدعم الخارجي، وحدود المسؤولية السياسية والقانونية للدول المتورطة، وفي ظل استمرار الحرب وتعقيداتها، يبقى هذا الجدل مرشحاً للتصاعد، خاصة مع تزايد الدعوات لكشف الحقائق ومحاسبة الأطراف التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إطالة أمد الحرب في السودان

إتجاه البوصلة

أ.د/ صلاح الدين خليل عثمان أبو ريان

الإعتداء على التاريخ 1-2

ما زلت، كعادتي، في رحاب الليل حين يحلو التأمل وتصفو الرؤية، وتتسع الفكرة، و تتحول العزلة من إنكماش إلى إنكشاف،ومن صمت إلى وعي،ومن إنفراد إلى صحبة مع المعنى. وهناك، ينهض التاريخ من بين الصفحات لا بوصفه حكاية عن الماضي، بل بوصفه روح الأمة حين تتكلم، وذاكرتها حين تسترد نفسها، ومرآتها التي ترى فيها صورتها الحقيقية.

فالتاريخ، في حقيقته،ليس مجرد أخبار تُروى، ولا وقائع تُحصى، ولا تواريخ تُحفظ عن ظهر قلب، بل هو أعمق من ذلك بكثير. إنه وعي الأمم بذاتها، وسجلّ كرامتها، ودفتر حضورها في الزمن. ومن لا يحسن قراءة تاريخه، لا يحسن فهم حاضره، ولا يملك أن يبني مستقبله على أرض صلبة. ولهذا قيل بحق إن التاريخ في ظاهره خبر، وفي باطنه نظر وتحقيق؛ فهو ليس سردًا باردًا لما كان، وإنما كشفٌ لمعنى ما كان،ولماذا كان؟ وكيف يمكن أن يكون ما بعده؟.

ومن هنا، فإن الأمم الحية لا تنظر إلى تاريخها على أنه ماضٍ إنتهى، بل على أنه رأسمال معنوي وحضاري، تُحفظ به توازنها، وتغرسه في وجدان أجيالها، وتستمد منه الثقة حين تضطرب الأزمنة، وتشتدّ الفتن، وتتكاثر المحن.

ونحن نرى ان تاريخ السودان ليس صفحاتٍ عابرة في كتاب، ولا هو مجرد حنينٍ إلى ما مضى، بل هو رواية شعب عريق، وأمة ذاتُ معدنٍ أصيل، وبلادٍ لم تكن يومًا هامشًا فيً المعنى ولاً في الحضارة. إنه تاريخ مفعم بالمروءة، وبالشهامة، وبالقيم التي صنعت الشخصية السودانية في أجمل صورها: الكرامة، والنخوة،والصبر،والتسامح، والإباء، وصدق الإنتماء.

وهذا التاريخ لا يجوز أن يُترك نهبًا للنسيان، ولا أن يُختزل، ولا أن يُشوَّه، ولا أن يُسلَّم لأقلام الغرض، أو لمشروعات العبث،أو لأيدي الخراب. بل الواجب أن تتواصل الأقلام الحرة، المخلصة،الواعية،في كتابة ما هو حديث ومعاصر، حتى يبقى هذا التاريخ حيًا نابضًا، لا متحفًا صامتًا، بل ذاكرةً متحركةً تُنير الطريق، وتمنح الأجيال جذورها ومعناها.

غير أن أخطر ما تتعرض له الأمم، ليس فقط أن تُحتل أرضها، أو تُنهب ثرواتها، أو تُستهدف مؤسساتها، بل أن يُعتدى على تاريخها نفسه.

نعم، إن من أبشع صور العدوان أن تُضرب الأمة في ذاكرتها، وأن تُشوَّه صورتها في مرآتها، وأن يُراد لها أن تنسى نفسها،أو أن تشك في معدنها، أو أن تفقد صلتها بجذورها. لأن الأمة إذا جُرّدت من تاريخها، جُرّدت من ثقتها، وإذا سُلخت من ذاكرتها، سهل إقتلاعها من هويتها.

وهنا تتبدّى فداحة الجريمة التي إستهدفت السودان. فما إرتكبته مليشيات الدعم السريع لم يكن مجرد تمرد مسلح على الدولة، ولا مجرد إنفلات دمويٍ في جسدً الوطن،بل كان ـ في جوهره العميقً ـ عدوانًا على التاريخ السوداني نفسه؛ عدوانًا على الذاكرة، وعلى الهوية، وعلى المعنى الوطني الذي تشكّل عبر عقودٍ طويلة من التضحيات والتجارب والتراكم الحضاري والوجداني.

شكرا مفضل... الأمن صمام الوطن

بقلم

محجوب أبوالقاسم

في لحظات التحولات الكبرى التي تمر بها الدول تبرز مؤسسات بعينها بوصفها خطوط الدفاع الأولى عن بقاء الدولة واستقرارها ويأتي جهاز المخابرات العامة في مقدمة هذه المؤسسات باعتباره العين الساهرة التي ترصد والعقل الذي يحلل والذراع التي تتحرك حين تشتد الأخطار، فهو ليس مجرد جهاز لجمع المعلومات بل منظومة متكاملة لحماية الأمن القومي وصيانة كرامة الوطن.

منذ التغيير الذي أعقب ثورة ديسمبر تعرض جهاز المخابرات العامة في السودان لمحاولات ممنهجة لتقليص دوره وتحييده عن مسرح الفعل الوطني وسعت قوى الظلام سئية الذكر قحت وغيرها بدوافع داخلية وخارجية إلى حصر مهامه في أضيق نطاق وتجريده من أدواته الفاعلة بل وشيطنته أمام الرأى العام،غير أن تلك المحاولات اصطدمت بإرادة صلبة لرجاله الذين أدركوا أن الحفاظ على الدولة لا يحتمل المساومة وأن الأمن القومي لا يدار بالتصورات النظرية بل بالجاهزية والكفاءة والانضباط.

ومع اندلاع الحرب انكشف المعدن الحقيقي للجهاز إذ لم يقف موقف المتفرج بل كان في قلب المعركة شريك أصيل ضمن القوات المساندة للجيش وقد لعبت هيئة العمليات دورا محوريا في ميادين القتال مقدمة نماذج مشرفة في الشجاعة والانضباط ومساهمة بفاعلية في تغيير موازين الأرض. ولم يكن ذلك بلا ثمن فقد قدم الجهاز خيرة أبنائه شهداء فداء للوطن مسطرين بدمائهم صفحات مضيئة في سجل التضحية.

غير أن دور الجهاز لم يقتصر على البعد العسكري والأمني بل امتد ليشمل البعد الإنساني والاجتماعي في تجسيد واضح لمفهوم الدولة الراعية فقد أطلق مبادرات نوعية من بينها دعم وترحيل طلاب الشهادة السودانية في خطوة عكست إدراكا عميقا لأهمية استمرار العملية التعليمية حتى في أحلك الظروف،كما امتدت مبادراته إلى دعم المبدعين وتكريمهم وزيارة مديره العام لهم في رسالة تؤكد أن معركة البناء لا تقل أهمية عن معركة البقاء.

وفي سياق استجابته لمعاناة المواطنين خارج البلاد جاءت مبادرة العودة الطوعية المجانية للسودانيين من مصر لتشكل امتدادا طبيعيا لدوره الوطني فهي مبادرة تعكس حسا عاليا بالمسؤولية وتؤكد أن الجهاز لا ينفصل عن قضايا شعبه بل يضعها في صميم أولوياته غير أن نجاح مثل هذه المبادرات يتطلب مزيدا من التنظيم والتنسيق عبر إيفاد كوادر ميدانية مؤهلة من خيرة ضباطه والاستفادة من الخبرات الموجودة في مصر من المتقاعدين منه بما يضمن تنفيذها بالصورة التي تحقق أهدافها وتلبي تطلعات المواطنين.إن الإشادة بدور جهاز المخابرات العامة ليست ترفا بل واجب يفرضه الإنصاف في ظل ما يقدمه من تضحيات وجهود متواصلة في الحرب والسلم على حد سواء كما أن توجيه التحية لقيادته وعلى رأسها الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل ونوابه يأتي تقديرا لقيادة اختارت أن تكون في الصفوف الأمامية ثابتة كالبنيان المرصوص في مواجهة التحديات.

سيظل جهاز المخابرات العامة أحد أعمدة الدولة وصمام أمانها في أوقات الأزمات وبينما تتعاظم التحديات يبقى الرهان على مؤسسات قوية ورجال أوفياء يدركون أن الأوطان لا تحمى بالشعارات بل بالفعل والتضحية.

شكرا مفضل شكر اللبيب شكرا عباس شكرا جميع الضباط وضباط الصف والجنود في جهاز المخابرات ولكم مليون تحية

أخيرة

القوات المسلحة

العدد 67349

الخميس 14 شوال 1447هـ الموافق 2 إبريل 2026م

شئ للوطن

م.صلاح غريبة

دبلوماسية الإنجاز: سفارة السودان بالقاهرة وترسيخ «النموذج»

في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان، تحولت القاهرة إلى المحطة الأهم في إدارة الملفات الاستراتيجية، وأصبحت سفارة جمهورية السودان هناك بمثابة «غرفة عمليات» لا تهدأ. وبينما تنسج بعض المنصات روايات قاصرة تحاول النيل من أداء البعثة الدبلوماسية، تأتي الحقائق والتحركات الميدانية لتدحض «الضجيج» بلغة الأرقام والمواقف، ولتثبت أن سعادة السفير الفريق أول ركن مهندس عماد الدين مصطفى عدوي، يقود دفة الدبلوماسية برؤية عسكرية في الانضباط، وهندسية في التخطيط.

لم يكن لقاء وزير التربية والتعليم السوداني، الدكتور التهامي الزين، بنظيره المصري في الرابع والعشرين من مارس الجاري مجرد بروتوكول عابر، بل كان تتويجاً لجهود مضنية بذلتها السفارة لتأمين مستقبل آلاف الطلاب السودانيين في مصر، فلم يكتفِ السفير عدوي بالتمثيل الشرفي، بل دفع باتجاه تشكيل لجنة مشتركة فورية لمتابعة وتنفيذ ملفات الامتحانات وتطوير المناهج، وإن انتزاع تسهيلات ملموسة للطلاب السودانيين في ظل التحديات الراهنة يعكس قدرة السفارة على توظيف العلاقات التاريخية لتحقيق مكاسب واقعية، بعيداً عن ادعاءات «المحاباة» التي يروجها البعض؛ فالمصلحة هنا عامة وشاملة لكل بيت سوداني في مصر.

بعد يومين فقط من حراك ملف التعليم، شهدت القاهرة توقيع بروتوكول صحي «سيادي» لمكافحة الملاريا والحد من انتشار بعوضة «الجامبيا». هذا التحرك الذي تم برعاية مباشرة من السفارة والمستشارية الطبية، يثبت أن البعثة لا تكتفي بالأدوار الإدارية، بل تقتحم ملفات «الأمن القومي الصحي».

«إن وجود السفير عدوي وطاقمه الدبلوماسي في قلب هذه الاتفاقيات يمثل حائط صد منيعاً ضد محاولات تعطيل مسيرة التعاون، ويؤكد أن السفارة تعمل بمؤسسية تتجاوز الأشخاص لتصل إلى خدمة المواطن البسيط في الولاية الشمالية وكافة بقاع السودان.»

من السهل إطلاق الاتهامات بالتقصير من وراء الشاشات، لكن من الصعب إنكار النتائج على الأرض. إن الحملات الموجهة ضد السفير عماد الدين عدوي تتجاهل عمداً تعقيدات الملف السوداني في مصر حالياً، وتتناسى أن المؤسسية فوق المحاباة، وان اللقاءات الوزارية المكثفة والاتفاقيات الفنية التي حضرها المستشارون الثقافي والطبي تؤكد أن العمل يدار عبر قنوات تخصصية دقيقة، مما يعني نجاح السفارة في انتزاع اعتراف ودعم مصري كامل لإعادة إعمار قطاع التعليم وتدريب الكوادر الطبية هو «شهادة نجاح» سياسية لا تقبل التأويل، إلى جانب السيادة والمهنية، فالسفير عدوي، بخلفيته القيادية، وضع «هيبة الدولة» السودانية في مقدمة أولوياته، وهو ما قد يزعج أصحاب المصالح الضيقة الذين اعتادوا على الممارسات غير الرسمية.

إن ما تشهده أروقة السفارة السودانية بالقاهرة هو «دبلوماسية الأزمات» في أبهى صورها؛ حيث يتم تحويل التحديات إلى فرص، والاتهامات المرسلة إلى اتفاقيات موثقة. إن الفريق أول مهندس عماد الدين عدوي وطاقمه لا يقدمون وعوداً، بل يقدمون «لجاناً فنية»، و«بروتوكولات تعاون»، و«نتائج ملموسة» تخدم المواطن المغلوب على أمره.

السودان: دولة أم غنيمة؟

وجه الحقيقة

إبراهيم شقلاوي

ظلت أزمتنا السودانية إعادة إنتاج لمخططات قديمة، حيث تتكرر الأطماع والعدوان على بلادنا كما حدث خلال حرب الجنوب بين ١٩٨٣ و٢٠٠٥، حين دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العمليات العسكرية عبر أوغندا وإثيوبيا. اليوم يعيد التاريخ نفسه، لكن بأساليب حديثة: دعم خارجي للتمرد، أطماع دول الجوار، وصراعات على الموارد الحيوية، لتصبح قدرة البلاد على حماية سيادتها مرتبطة بفاعلية الدولة والجبهة الداخلية.

ما يجري في السودان يعكس تحولًا نوعيًا في أنماط الصراع، فلم يعد التدخل الخارجي مباشرًا بالمعنى التقليدي، بل بات يُدار عبر شبكات معقدة تتوزع فيها الأدوار بين التمويل والتدريب والإسناد اللوجستي. وفي هذا السياق تكتسب تصريحات المستشار الإماراتي د. عبد الخالق عبد الله لبرنامج (الحل ايه) الذي تقدمه د. رباب المهدي دلالة خاصة، إذ إن محاولته نفي انفراد بلاده بالدعم عبر الإشارة إلى أدوار دول إقليمية أخرى. لا تُضعف الاتهام بقدر ما تعيد صياغته. فسياسيًا يتحول النفي إلى إقرار ضمني بوجود منظومة دعم متعددة الأطراف، حيث لا تُلغى المسؤولية بل يُعاد توزيعها. وهذا النمط من الخطاب المكشوف يوضح أن الصراع لم يعد شأنًا داخليًا، بل أصبح جزءًا من شبكة إقليمية تُدار فيها الحرب كأداة لإعادة تشكيل موازين النفوذ، وتُختبر فيها إرادة الدولة. المفارقة أن ذات القوى الدولية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسرع إلى تقييد الدعم الشعبي للجيش تحت حجج حقوقية أو اتهامات بانتهاكات، بينما تتغاضى عن جرائم مثبتة بحسب منظمات حقوقية ارتكبتها مليشيا الدعم السريع في الجزيرة ودارفور وكردفان، وهو ما أشار إليه فولكر تورك مفوض حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بصراحة.

هذه التناقضات تعكس فوضي القانون الدولي وانهيار الأخلاق والقيم الإنسانية، كما أنها تعكس هشاشة الأحزاب السياسية السودانية، وغياب قدرة الفاعلين المدنيين على ترجمة الدعم الشعبي إلى فعل ملموس، أو على الأقل تنسيق فعلي إقليمي ودولي مع القوات المسلحة لحماية الوطن. الجيش والأجهزة الأمنية السودانية تقوم بواجبها رغم الصعوبات، لكن الانقسام السياسي يفاقم أزمة الدولة. الأحزاب منقسمة بين مجموعات داعمة للجيش بلا فاعلية واضحة في تحريك الجماهير وتوظيف قواعدها في معركة الوطن، وأخرى مثل تيار «صمود»، تدعم التمرد وتبرره تحت شعارات إنسانية، وتعمل على إضعاف الروح الوطنية بدلاً من تقويتها. في المقابل تظهر الفاعلية الحقيقية في التيارات الشبابية الإسلامية وحركات الكفاح المسلح، حيث يترجم هؤلاء دعمهم إلى ميدان المعركة، ويجسدون أن القضية ليست منابر للحديث، بل مسألة وجود وقرار وطني.الحرب اليوم ليست على الأرض فقط، بل على خطوط الموارد والتمويل. الذهب، والمعادن الاستراتيجية، والأراضي الزراعية، والمياه تشكل هدفًا للصراعات الإقليمية والدولية. الاقتصاد الرسمي تم تفكيكه وحل محله اقتصاد حرب موازٍ، تقاس فيه القوة بقدرة الفاعلين على السيطرة علىً الموارد وتسييلها عبر شبكات عابرة للحدود. الدولة تصبح إطارًا شكليًا بينما السلطة الفعلية تنتقل لمن يملك المال والسلاح وشبكات التهريب. انصراف الأحزاب وانحسار التعبئة الشعبية، نتيجة لغياب قيادة سياسية فعّالة تدرك أن الاستنفار الوطني ضرورة وجودية.

سقوط مواقع استراتيجية مثل الكرمك ونزوح آلاف الأسر يثبت أن الحرب تهدد وجود الدولة، وأن أي وهم بانتهاء الصراع يضعف الروح المعنوية ويقوي العدو. هنا يصبح من المهم ظهور قيادات الأحزاب والقيادة الميدانية للجيش، و رئيس الوزراء وحكومته في الصفوف الأمامية، أمر بالغ الأهمية لإعادة الثقة في المعركة ودعم الجيش. فقد أفرزت بعض الخطابات المتفائلة انطباعًا زائفًا بأن المعركة أوشكت على نهايتها، ما أدى إلى انصراف تدريجي للمجتمع عن حالة الاستنفار. هذا الانفصال بين الإدراك الشعبي وواقع الميدان يخلق فراغًا نفسيًا يسمح باستمرار الصراع دون مقاومة متماسكة. فالحروب لا تُحسم فقط في خطوط النار، بل أيضًا في وعي الشعوب التي تخوضها. وحين يضعف هذا الوعي، تتآكل قدرة الدولة على الصمود حتى لو امتلكت أدوات القتال. الأحزاب السودانية، عبر عقود، أضاعت فرصة بناء دولة قوية ومستقرة، سواء خلال حكم الإنقاذ أو بعده، بفعل الانقسامات الداخلية والتنافس على المناصب والموارد، ما جعل السودان رهينة للصراعات والأطماع الإقليمية والدولية.

الفشل لم يكن نتيجة العقوبات وحدها، بل غياب رؤية استراتيجية واضحة لإدارة الموارد وتحويلها إلى رافعة تنموية، وهو الفراغ الذي استغله الداخل والخارج ليظل السودان مستهدفًا. الأزمة السودانية اليوم أزمة دولة. دولة بدأت تنصرف عن معركتها ،غير قادرة على فرض سيادتها، فيما الأطماع الدولية والإقليمية تتقاطع على ثرواته. التدخل الخارجي هنا ليس استثناءً، بل نتيجة طبيعية لهشاشة الدولة. السودان اليوم هش بما يكفي ليُلتهم، وأي استقرار أو تنمية مستقبلية رهينة بقدرة الدولة على استعادة سيادتها وتوحيد جبهتها الداخلية. تتجدد الأطماع في السودان كلما تجدد ضعفه الداخلي، إذ تقترن وفرة موارده بغياب دولة قادرة على إدارتها بكفاءة. وكسر هذا النمط لا يكون بالشعارات، بل بإعادة بناء الدولة على أسس تجعل إدارة الموارد أساسا للسيادة الوطنية، حيث لا تحسم المعركة بحيازة السلاح وحده، بل بالقدرة على تحويل الثروة إلى قوة وطنية فاعلية في وجه الأطماع .

وفي هذا الإطار، بحسب #وجه_الحقيقة يصبح إسناد الجيش و التنمية فعلًا مهما لا مجرد برنامج : رفع التعبئة ،تنظيم قطاع التعدين وقف التهريب ، وتطوير الزراعة ، وبناء بنية تحتية تربط الأطراف بالمركز وتمنع تحوّل الهوامش إلى مناطق نفوذ خارجي، وتوجيه استثمارات الطاقة والبترول نحو اقتصاد إنتاجي حقيقي. هذا بجانب مشروع وطني جامع يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والثروة والمجتمع، بذلك يمكن تحويل الموارد من لعنة تستدعي الأطماع إلى قوة تحمي السودان، وتكسر الحلقة التي جعلته، كلما ضعف، أقرب إلى الغنيمة منه إلى الدولة. دمتم بخير وعافية.

قسم الولاء

(أُقسم بالله العظيم أن أنذر حياتي لله والوطن وخدمة الشعب في صدق وأمانة وأن أكرّس وقتي وطاقتي طوال مدة خدمتي لتنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقي بموجب الدستور وقانون القوات المسلحة أو أي قانون آخر أو أي لوائح سارية المفعول وأن أنفذ أي أمر مشروع يصدر إليَّ من ضابطي الأعلى براً وبحراً أو جواً وأن أبذل قصارى جهدي لتنفيذه حتى لو أدى ذلك للتضحية بحياتي).